

في: 2013/9/13

ندوة:

"آفاق الوضع التونسي الراهن وتحدياته"

نظم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ 2013/8/21، ندوة بعنوان: "آفاق الوضع التونسي الراهن وتحدياته" تحدّث فيها من تونس عبد الله الزواري رئيس تحرير جريدة الفجر (النهضة) ومدير وكالة التيسير للإعلام وعضو مجلس الشورى سابقاً وحالياً، والكاتب الحبيب بوعجيلة عضو المجلس الوطني لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية. حضر الندوة عدد من المختصين من تونس ولبنان، وقدم لها رئيس المركز السيد عبد الحليم فضل الله وأدارها المحامي الأستاذ وجيه زغيب.

المحامي زغيب:

عرّف الحامي وجيه زغيب بالضيوف وافتتح الندوة بقوله إن الأمور تتجه إلى مزيد من الانقسام في العالم العربي، وهو انقسام بلغت شدته حد الدخول في أتون العنف والعنف المضاد وسفك الدماء والاغتيال السياسي. وأضاف أن تونس اليوم تعيش مخاضاً سياسياً لا يخلو من العنف، كحال مصر التي تشهد جولات من الاقتتال تهدد بأخذ البلاد نحو الهاوية والحرب الأهلية، فيما الساحة السورية مفتوحة على مختلف أشكال الإرهاب والقتل والخراب، ناهيك عما يعصف بلبيبا واليمن وغير دولة عربية من فوضى متقلبة.

وخلص إلى القول إن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق يحاول أن يطل على الوضع التونسي من خلال الإضاءة على الجدل الدائر بين ما يعرف بالشرعيتين: الثورية والديمقراطية.

السيد فضل الله:

ورأى السيد عبد الحليم فضل الله أن المرحلة الراهنة، الصعبة والواعدة في آن، تقتضي البدء بحوار فعلي لا يكون حواراً بين المرحلة الماضية أو القوى السابقة على الثورات والتطورات العربية وبين القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة، وإنما هو حوار جدي بين كل القوى التي ساهمت في صنع "الثورات" والتي يُؤمّل منها صناعة الغد العربي الجديد، وبناء الأقطار العربية بناء صحيحاً يتجنّب خيبات وهزائم الزمن الماضي.

وقال: نستحضر الأحداث الراهنة والتطورات الأخيرة التي تتم من ناحية عن إضاءة البوصلة بهذه الطريقة أو تلك، وتتم من ناحية ثانية عن الحاجة العميقة إلى حوار فعلي بين وجهتي نظر تقول إحداها

إن الشرعية الديمقراطية، بعد الثورات العربية، كافية للبناء العربي الجديد؛ بينما تقول الأخرى إن الشرعية الثورية هي التي يترتب عليها ذلك. على أنه لا يزال من الممكن، وإن بشيء من الصعوبة السياسية والاستراتيجية، بل من الواجب، الجمع بين الشرعيتين (الديموقراطية والثورية) لأنهما توقران معاً الإجماع التأسيسي المطلوب للبناء العربي الجديد.

وفي هذا لاسياق رأى فضل الله أنه يمكن التعويل على التجربة التونسية التي لم تستغرق حتى الآن في العنف الذي يشهده العالم العربي هنا وهناك، خصوصاً أنها تجربة سبّاقة، من خلال الشرارات الصاعدة من جسد البوعزيزي، في إطلاق الثورات والاحتجاجات العربية، وسبّاقة في مجال التراث التونسي الحداثي والنهضوي الإسلامي المقاوم أيضاً.

والسؤال المطروح اليوم، بحسب فضل الله، هو كيف يمكن الجمع بين الشرعيتين الثورية والديموقراطية على قاعدة الجمع بين التحرر والحرية؛ بين العدالة والرفاهية؛ بين الانفتاح والاندماج في العالم وبين رفض التبعية، خصوصاً أن الإجماع التأسيسي الباقي لمستقبل هذه المنطقة لن يكون ولا يتم إلا في إطار نقاش عميق بين التيارات المختلفة، القومية والإسلامية واليسارية وغيرها من القوى التي يُعوّل عليها في المساهمة الايجابية في بناء المستقبل العربي المرجو؟

الأستاذ عبد الله الزواري:

بدأ الأستاذ عبد الله الزواري حديثه بالقول إنه يريد أن يرفع التباساً ورد على لسان مدير الندوة حول جدلية الشرعيتين الديمقراطية والثورية وإشكالية التمييز بينهما: وذلك أن الصراع في تونس ليس صراعاً بين شرعيتين ديموقراطية وثورية، بل بين شرعية ثورية- ديموقراطية من ناحية، وشرعية إعلامية أكثر منها أي شيء آخر. وأضاف، أن الثالث الحاكم في تونس، ولا سيما حزب النهضة، قد وصل إلى المجلس التأسيسي بـ 89 نائباً حصل كل منهم على 30 ألف صوت، في حين أن بعض الأحزاب الموجودة الآن في المعارضة، والتي تنادي بحكومة إنقاذ وغيرها، قد وصلت إلى "التأسيسي" بالبقايا، أي بخمسة إلى عشرة آلاف صوت لكل نائب.

ورأى أن الصراع في تونس هو صراع على الهوية، وهو صراع مبكر. ولعل فرنسا فعلت في تونس كما فعلت في لبنان أي أنها لم تغادر البلد إلا بعد أن اطمأنت إلى أن النمط الفرنسي متأصل ومتواصل. غادرت فرنسا بجيشها لكنها بقيت بأفكارها ونمط حياتها ومؤسساتها، ما انعكس صراعاً مبكراً بين الراحل بورقيبة والراحل صالح بن يوسف؛ "بين بورقيبة الحداثي العلماني المثقف المحامي" بن يوسف المحامي "المثقف العروبي". وقد انتهت الجولة الأولى من الصراع باغتيال صالح بن يوسف في ألمانيا وتقرّد بورقيبة بحكم البلاد، فكان أول مشاريعه حل الأحباس، أي تأميم الأحباس، وحل جامع الزيتونة أو إقفاله، إضافة إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية، وغير ذلك.

وما لبث التيار القومي الذي أصيب بصدمة أولى مع اغتيال زعيمه أن استرجع أنفاسه، لكن عاد بورقيبة واتهم القوميين بتدبير مؤامرة ضده، فأطلق بحقهم محاكمات وسجنهم. وكانت هذه ضربة ثانية للتيار القومي انفسح معها المجال تقريباً للمنهج البورقيبي لسنوات عديدة شهدت خلالها البلاد عدداً من المحاكمات المختلفة، من بينها محاكمات مجموعة "آفاق" اليسارية، وبعض المجموعات القومية الأخرى.

وبمقدار ما كان بورقيبه يتقدّم في السن كان يبتعد شخصياً عن مؤسسات الحكم من تسيير وإشراف مباشرين. في هذا الوقت كان الغضب الشعبي ينمو شيئاً فشيئاً في الجامعات والمعاهد وصفوف الشباب والعمال، إلى جاء العام 1970 حين عُقد مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم الذي أعلن الرئاسة مدى الحياة لبورقيبه، الأمر الذي دفع السيد أحمد المستيري ومجموعة معه للانسلاخ عن الحزب وتأسيس حركة "الديمقراطيين الاشتراكيين". وكان سبق ذلك في (عام 1962) حدث هام آخر تمثل في حل الحزب الشيوعي الذي كان يعتبر منذ عشرينيات القرن الماضي أعرق الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ليتقرّد بورقيبه بالحكم ومعه الحزب الاشتراكي الدستوري.

على أن الحزب الحاكم، المتفرد بالسلطة، لم يعمل على إجراء إصلاحات حقيقية في البلاد، وهو ما أدى إلى حصول ثورة في العام 1980 تخلّلتها عمليات مسلّحة قام بها شباب تونسيون قادمون من ليبيا، لم يلبثوا أن حوكموا وأعدم بعضهم وسُجن البعض الآخر. وكان الاحتقان الشعبي في تلك الفترة ينمو ويزداد، وبقي الأمر كذلك إلى أن أعلن بورقيبة في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري في نيسان 1981 أنه لا يرى مانعاً من التعددية السياسية شرط احترام ثوابت المجتمع التونسي. وفي نفس التاريخ الذي كان فيه الحزب الاشتراكي الدستوري يقيم مؤتمره، كانت حركة "الاتجاه" الإسلامي تعقد مؤتمرها الثاني في مدينة سوسة، وبمجرد إعلان بورقيبه، بشأن التعددية أصدرت الحركة بياناً تقول فيه إن "الشرعية الشعبية هي الوحيدة التي تسمح بتمثيل الأحزاب"، وهي الشرعية التي تتمتع بها بشكل كبير.

بعد أربعة أشهر تقريباً وفي تموز 1981 حصل الاعتراف من جديد بالحزب الشيوعي، لكن، بعد أسبوع فقط انطلقت المرحلة الأولى من الاعتقالات في صفوف حركة الاتجاه الإسلامي. ووضح الزواري أنه كان وقتها من مؤسسي هذه الحركة التي كانت تضم 25 شخصاً يرأسهم راشد الغنوشي، ومنهم عبد الفتاح مورو وآخرون من بينهم أربع أخوات. ثم وقعت محنة 17 تموز 1981، التي شهدت محاكمات صدرت إثرها أحكام بحق أعضاء الحركة تراوحت بين السجن عشر سنوات وما دون. واستمرت المحنة ثلاث سنوات ليخرج إثرها قادة حركة "الاتجاه" من جديد بعفو رئاسي ويتقدموا مجدداً بطلب رسمي للحصول على ترخيص جديد لممارسة العمل السياسي. خرج أعضاء حركة الاتجاه من السجن عام 1984، لكنهم واصلوا العمل السري. وكان ثمة هامش من الحرية في عهد بورقيبه "الحدائي العلماني"، كان النشاط الجامعي مسموحاً به إلى حدود كبيرة، وكذلك الاجتماعات العامة والمطبوعات، فأصدرت الحركة حينها مجلتها الأولى "المعرفة" التي دامت لسنوات، ثم أصدرت مجلة "المجتمع" ثم مجلة

"الحبيب". ومع تقدّم بورقيبه في السن عاد الإخوان إلى السجن، وشُنّت حملة جديدة على التيار الإسلامي الذي تنزعه حركة "الاتجاه" بسبب ما لها من ثقل اجتماعي وجامعي وبداية ثقل في النقابات، وراحت الحركة تتواجه من جديد مع النظام الحاكم. وشهدت سنة 1987 حصول مئات بل آلاف الاعتقالات التي بدأت في 9 آذار بإيقاف رئيس الحركة راشد الغنوشي وهو الأمر الذي زاد الاحتقان بشكل كبير.

في العام 1987 كان بورقيبه حريصاً على التشديد في لقاءاته الخاصة على أن تصدر أحكام بالإعدام على قيادات الحركة الإسلامية، حتى أن الأستاذ هادي نويرة، وكان وزيراً أول سابقاً، بادر، نزولاً عند طلب كثير من الوطنيين التدخل لدى بورقيبه لطي صفحة الإعدامات، إلى طلب لقاء بورقيبه. وقد حصل اللقاء فعلاً ودام ساعات كان خلالها بورقيبه كلما أتي على ذكر الإسلاميين يتحدث عن ضرورة إعدامهم وخرج نويرة من الاجتماع دون نتيجة.

صدرت الأحكام بإعدام مجموعة من الإسلاميين، هم حوالي سبعة أشخاص من بينهم محمد الجبالي رئيس الوزراء السابق، وعلي العريض رئيس الوزراء الحالي، وصالح كركر وثلاثة آخرين من الشباب كانوا قد أوقفوا بقضايا عنف. وقد تدخل بعض الغيورين على البلاد في سلكي الأمن والشرطة والجيش ممن رأوا أن البلاد على حافة الهاوية وعلى وشك الدخول في نفق مظلم، فقاموا ببعض التحركات لإنقاذ الوضع حتى وصل الأمر إلى زين العابدين بن علي الذي كان وقتها وزيراً أول ووزيراً للداخلية فاستبق الأحداث وقام بانقلابه الذي خرج بموجبه بورقيبه من الحكم لينتقلد بن علي السلطة العليا. كان ذلك في 7 تشرين الأول 1987، يومها انطلى على المعارضة التونسية، ومنها حركة الاتجاه الإسلامي، سراب التفتح الذي رده بن علي كثيراً وبقي برده طيلة سنتين ونيف تقريباً، وكان كثيراً ما يردد في اللقاءات الخاصة وأمام الوسطاء أنه على استعداد للاعتراف بالحركة، لكنه كان يدعي أن ثمة موانع تجعله لا يستطيع ذلك مباشرة، وكبادة حسن نية، كما قال، منح الحركة رخصة إصدار جريدة، إلى أن جاءت انتخابات 1989 التي شاركت فيها تقريباً كل الأحزاب المعترف بها وغير المعترف.

زُورت نتائج الانتخابات التي تمكّن قادة الثورة، بعد الانتفاضة الأخيرة، من الاطلاع عليها في بعض مراكز تونس العاصمة، وهي نتائج كانت مغايرة لما كان قد أعلن رسمياً من قبل السلطة الحاكمة، ليظهر أن حركة النهضة كانت قد فازت بحوالي 12% من أصوات الناخبين، بينما فازت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وهي حركة عريقة كان يقودها أحمد المستيري بحوالي 3 أو 4% من الأصوات، وفازت حركات أخرى بواحد أو 2%.

بعد انتخابات العام 1987 تبدّد سراب الديمقراطية والتفتح سريعاً، وكان الحزب الاشتراكي الدستوري قد اطلع على حقيقة الانتخابات والنتائج فأقلقته، فقرر الدخول في معركة مع الحركة، ومنذ ذلك التاريخ

عادت الحركة مجدداً إلى النشاط السري، فهُجّر المئات من أعضائها وزُجّ بالآلاف منهم في السجون إلى حين اندلاع الثورة أو الانتفاضة التونسية الأخيرة.

لم تكن الثورة، بحسب الزواري، بنت لحظتها، بل كانت فعل تراكم طويل بلغ أوجه في 7 كانون الأول سنة 2011 يوم قام البوعزيزي بحرق نفسه بعد أن أهين وأذلّ. وهي ثورة لم تكن من تنظيم أو تسيير حزب معيّن أو جمعية معيّنة أو شخص معيّن. فقد منّ الله على تونس فجعل أول انتفاضة في العالم العربي تتطلق فيها وتنتهي في مدة زمنية قصيرة تمكن معها الثوار من تسلّم الحكم، ووجدت حركة النهضة، التي كانت ملاحقة وسجينة ومهجّرة، نفسها من جديد تتطلق وتتقدم برخصة للعمل القانوني، وفي ظرف عام أو أقل وصلت إلى سُدّة الحكم، وقد واجهت في ذلك صعوبات وعوائق ومعضلات، خصوصاً أنها كانت تخوض العمل العلني لأول مرة، بعد أن كان كوادرها قد تمرّسوا في العمل السري.

وقال الزواري إن "النهضة" دخلت الانتخابات بقانون انتخابي لم تكن راضية عنه، ولم تشارك كثيراً في صياغته، لكن الانتخابات أفضت إلى حصولها على 89 نائباً شكّلوا الكتلة الأكبر في البرلمان التونسي، وهنا كان لا بد من تشكيل حكومة، فكُفّ أمين عام الحركة محمد الجبالي تأليفها. وكانت المفارقة أن بعض من شارك في الانتخابات إلى جانب الحركة اختار لنفسه منذ اللحظة الأولى أن يكون معارضاً، كالأستاذ أحمد الشابي رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي سابقاً، رغم أن نضال أبناء الحركة معه كان قديماً منذ الثمانينيات. بعد الفوز قامت حركة النهضة بإجراء اتصالات مع الأحزاب والقوى الأخرى نتج عنها "ثلاثي حاكم" تشكّل من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية؛ وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ذي المرجعية القومية، والتكتّل من أجل الحريات والعمل الذي يتزعمه مصطفى بن جعفر العضو في الاشتراكية الدولية، وهو حزب يميل إلى الليبرالية.

لم يعتد التونسيون جميعاً، يقول الزواري، العمل الديمقراطي طيلة ستين سنة، لكنهم وجدوا أنفسهم لأول مرة يتحدثون بهدوء ويبحثون عن حلول. واستغرقت المفاوضات من أجل تشكيل الحكومة مدة طويلة نتج عنها ثلاثي حاكم، في حين اختارت بعض الأطراف منذ اليوم الأول المعارضة وهذا حقها. بدأت الحكومة في العمل، لكنها ووجهت بإضرابات لا تعدّ لدرجة أن الاتحاد العام التونسي للشغل المؤسّس عام 1946 قام بعدد من الإضرابات في سنة ونصف، منذ تشكيل الحكومة حتى الآن، فاقت ما قام به من إضرابات منذ تأسيسه حتى قيام الثورة. وقد حصلت الاعتصامات في أماكن مختلفة، أمام المصانع وسكك الحديد وفي الطرقات. وأبدى الزواري أسفه لهذه التصرفات، قائلاً إن الثورة التونسية نفسها لم تشهد أثناء الانتفاضة حرقاً مقرّات عامة ولا اعتصامات في الطرق أو اعتداءات على أشخاص، باستثناء اعتداء الشرطة على المعتصمين في أحد الاعتصامات. وأضاف أن كثرة الاعتصامات والإضرابات والاعتداءات على المقرّات الرسمية عطّلت التنمية من جهة والتشغيل من جهة أخرى، وأفقدت الحكومة القدرة على الاستجابة للكثير من المطالب الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يدّعي الزواري بأن مردود الحكومة هو مردود كاف وعلى أحسن ما يرام، خصوصاً أن الحديث ههنا يجري عن الخبرة، إذ باستثناء أعضاء النظام القديم ليس لأحد من بقية الأحزاب والقوى التونسية أية خبرة في العمل الحكومي باستثناء حزب "نداء تونس" الذي تجتمع فيه اليوم مخلفات زين العابدين بن علي. وليس للأحزاب الأخرى أية تجربة إدارية أو خبرة في زوارب الدولة، ولهذا قد تكون الحكومة مقصّرة في بعض الجوانب.

ويأسف الزواري لكون الإصلاحات التي أقدمت عليها النهضة كانت تواجه باحتجاجات لا مثيل لها. ويرى أن الاتهامات التي تساق بحق الحكومة من أنها لم تقم بالإصلاحات المطلوبة في الوقت المطلوب هي اتهامات صحيحة ولكنه يذكّر بأنه يوم أحوّلت الحكومة 82 قاضياً ممن اشتهروا بالفساد على التقاعد الوجوبي ارتفعت أصوات من جمعية القضاء والجمعيات التونسية لحقوق الإنسان ومن عدد من الأحزاب ترفض هذه الإحالة، وهو الرفض نفسه الذي حصل عندما تم طرد 18 ضابطاً من ضباط السجون سيئ السمعة. ويوضح أن شعور الحكومة بضرورة الإصلاح موجود وبارز لكن لم يكن منتظراً ولا متوقّعاً أن تواجه كل عملية إصلاح باحتجاجات وإضرابات.

استمر الوضع كذلك إلى أن حصلت عمليتا اغتيال في البلاد. ففي 6 شباط 2013 اغتيل شكري بلعيد زعيم الحزب الديمقراطي الوطني الموحد، وفي 25 تموز من هذا العام اغتيل محمد البراهمي رئيس حزب الشعب. وقد وجّهت اتهامات لحركة النهضة بوقوفها وراء الاغتيالين، مع إغفال حقيقة أنه ينبغي في كل قضية جنائية البحث عن المستفيد، والنهضة والترويكما هم آخر المستفيدين من مثل هذه الجرائم. بعد الاغتيال الأول طالبت المعارضة بتشكيل حكومة وحدة وطنية وتحييد الوزارات السيادية، وتم ذلك بعد شهر ونصف تقريباً من اغتيال شكري بلعيد، فأسندت الوزارات إلى كفاءات وطنية، وتولّى وزارة الداخلية يومها قاضي تحقيق مشهود له بالنزاهة، وتولّى الوزارات الأخرى كفاءات تونسية أخرى. بعد عملية الاغتيال الثانية أصبح المطلب، على الأقل لدى حزب الجبهة الشعبية وهو حزب يساري عُرف بحزب العمال التونسي، تشكيل حكومة إنقاذ وطني، أي حكومة كفاءات لا وجود للسياسيين فيها بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه. وكما هو الشأن في لبنان، يقول الزواري، ليس هناك من مستقلين في تونس، فكل له هوى في اتجاه معين.

أما بالنسبة للوضع الراهن فيقول الزواري إنه بعد أن بدأت المعارضة اعتصامها المفتوح في إحدى الساحات المقابلة للمجلس التأسيسي قامت النهضة باعتصام مماثل نُوجّج باعتصام ساحة القصبية. وقد اختلفت التقديرات في عدد من شاركوا في اعتصام النهضة، فتحدّث موقع غوغل إيرث عن مئات آلاف المشاركين، في حين قدرّت "النهضة" الحضور بـ 250 ألفاً، أما المعارضة فقالت إن العدد بلغ 150 ألفاً. وقد ردّت المعارضة بعمل مواز، وفي 6 آب الماضي وبمناسبة ذكرى اغتيال شكري بلعيد قامت باعتصام

قدرته مصادرها بـ 50 ألفاً، في حين قدرته الحكومة بعشرين إلى مئة ألف ورفعت خلاله شعارات تطالب بخروج النهضة من الحكومة خروجاً تاماً.

هذا المطلب تم رفضه بالصيغة التي طُرحت ومع ذلك قد تتوجّه القوى السياسية إلى حكومة وحدة وطنية، أما مطلب حل المجلس التأسيسي فقد كان ولا يزال مطلب الجبهة الشعبية، لكن اتحاد الشغل، وهو المنظمة الفاعلة في الساحة التونسية، تنازل عن هذا المطلب وطالب بحل الحكومة والمحافظة على المجلس التأسيسي. وقد حصلت السنة الماضية مناكفات حول مسائل مختلفة تنازلت معها النهضة عما كانت تراه جزءاً من صلاحياتها وحققها، فكان التنازل عن البند الذي ينص على اعتبار الإسلام مصدراً أساسياً للسلطات والتشريع؛ فالنهضة لم ترد أن تتسبب بانقسام المجتمع بين من هو مع الشريعة الإسلامية ومن هو ضدها.

وأعرب الزواري عن الأمل في أن تتفاعل الحكومة مع مطالب المعارضة بأريحية، وأن يتنازل الائتلاف الحاكم عما يمكن التنازل عنه. لكن الشيء المخيف والمرعب بالنسبة له أن الجبهة المقابلة عموماً تتكون من "استئصاليين". فالقاضي السبسي وغيره كانوا جزءاً من النظام القديم، والمعارضة التونسية بمختلف أطيافها لاقت ما لاقت تحت حكم هؤلاء. يضاف إليهم جماعة اليسار الذين عرفوا في الجامعات بوصفهم "استئصاليين"، وهم لا يزالون كذلك، وما التصريحات التي يبدي بها قادتهم في وسائل الإعلام إلا دليل على منحاهم الاستئصالي الذي يجعل "الإخوة كثيري التردد وحريصين على التدقيق والتثبت من مآل الأمور". وختم الزواري بالدعاء إلى الله أن يوفق الإخوة لاختيار ما فيه مصلحة البلد، علماً أن هؤلاء يعلنون أنه في سبيل مصلحة تونس وأهلها يمكن التنازل عن أي شيء بغية حقن الدماء.

الحبيب بوعجيلة:

قال الكاتب الحبيب بوعجيلة إنه سيقدم، باعتباره باحثاً ومحللاً سياسياً، جملة من المعطيات بغض النظر عن موقفه من الصراع الدائر في تونس، موضحاً أنه على الرغم من انحيازه استراتيجياً لموقع دون آخر فإن هذا لا يمنعه من أن يتصرّف كباحث ومحلل سياسي موضوعي، وقال إن المرء لن يستطيع فهم الواقع التونسي الراهن ما لم يدحض جملة من المعطيات الهامة التي كانت محل خلاف بين الباحثين والناشطين في العمل السياسي. وعنده أن الخلاف هو حول تحديد ماهية ما جرى ويجري في تونس. وأن الأمر لا يتعلق فقط بطبيعة الأحداث التي حصلت في 14 شباط بقدر ما يتعلق بتحديد مفهوم ما حدث خصوصاً أن مواطني تونس أنفسهم مختلفون حول توصيف ما جرى في بلدهم، هل هو ثورة أم انقلاب أم انتفاضة؟

وفي رأي بوعجيلة أن من كانوا يتجمعون يوم 14 شباط أمام وزارة الداخلية ما كان بإمكانهم أن يسقطوا محافظاً لا من حيث عددهم ولا من حيث الخطورة التي كانوا يمثلونها في ذلك اليوم. لكن أن يغادر الرئيس الساعة السادسة مساءً مطار قرطاج الدولي متجهاً إلى السعودية بعد أن مرّ بمطارين اثنين رفضاً استقباله فإن في ذلك ما يدل على أن شيئاً قد وقع يجعل من الواجب وضع مفهوم الثورة نفسه ضمن سياق نقدي.

ويرى بوعجيلة أن ما حصل في 14 شباط كان هروب رأس المنظومة، منظومة أرادت أن تتدارك نفسها في اللحظة الأخيرة بأن تزيل رأسها ومحيطه وتعيد إنتاج نفسها من جديد. هذه المنظومة هي اليوم ما يمثل النخبة المعارضة التي كان من مصلحتها أن يحصل تحوّل ديمقراطي ما، فكانت واعية ومدركة للتحوّل الذي طرأ على الوضع التونسي فعملت على تحويل مسار الأحداث لصالحها. ولهذا السبب بدأت تونس منذ 15 كانون ثاني 2011 تعيش في ظل "انتقال ديمقراطي" في "سياق ثوري"، وثمة فرق بين المفهومين: فالانتقال الديمقراطي اصطلاح أطلق في الفكر السياسي على التجارب الانتقالية التي جرت في بعض البلدان، أما المنظومة التي كانت حاكمة في تونس، وهي التي لا تزال موجودة، فلم تكن قادرة على الاستمرار من دون أن تقبل بتسوية ما تمثّلت بإجراء جملة من الإجراءات الانفتاحية مع المعارضة التي لم تكن قادرة أصلاً على إسقاط تلك المنظومة وإنما إزاعاجها فقط. وقد تمّت التسوية بين الجانبين (بين منظومة بن علي وقوى الثورة) في إطار انتقال ديمقراطي تتحدد من خلاله عناوين المرحلة المقبلة، وتوضع أجندة وخارطة طريق تتيحان الوصول إلى مرحلة التغيير الجذري الذي ينتقل فيه النظام من وضعه القديم إلى وضعه الديمقراطي الناجز.

وعلى ذلك فما حصل في تونس، برأي بوعجيلة، كان عبارة عن هروب رأس النظام وبقاء منظومته، وهذا يعطي ما حصل أفقاً ثورياً، خصوصاً أن مجريات الوقائع تجعل مما حصل يبدو انتقالاً ديمقراطياً لأن التونسيين اعتمدوا الفصل 57 من الدستور، وهو دستور عهد بن علي، فقبلوا رئيساً انتقالياً للمرحلة الجديدة هو نفسه رئيس مجلس النواب الذي قامت الثورة بحلّه. وكانت المفارقة تكمن في أن يتم حل البرلمان (برلمان عهد بن علي) ثم يتم القبول برئيس هذا البرلمان (المنحل) ليكون رئيساً للحكومة الانتقالية إلى حين حصول الانتخابات في 23 تشرين الأول 2011.

هكذا تمّت المزاجية بين "أفقٍ ثوري" يقطع جذرياً مع المنظومة السابقة وبين سياقات الانتقال الديمقراطي، وهو الأمر الذي سيؤثر بدوره بعد ذلك على كل مجريات الأحداث، وربما يُحسب للتونسيين أنهم وفقوا بين أمرين لا يمكن التوفيق بينهما؛ بين "الإصلاح الديمقراطي" و "النزوع الثوري الجديد".

بعد ذلك شكّلت الحكومتان الانتقالتان الأولى والثانية، في وقت كان الزخم الشعبي لا يزال مستمراً وقوياً، ثم ما لبثت هاتان الحكومتان اللتان ترأسهما محمد الغنوشي (الذي كان رئيس حكومة بن علي) أن

استقالنا. أما الشعب الذي قيل بالانتقال الديمقراطي وبالرئيس فؤاد المبرّع رئيساً للحكومة الانتقالية، والذي كان رئيس البرلمان، فإنه لم ير في الحكومة الانتقالية الجديدة التي تشكلت بعد 14 شباط ذلك الأفق الثوري الذي يريده، والذي كان قد قبل بتأجيل الوصول إليه لفترة.

بعد سقوط حكومة الغنوشي الثانية اتجهت تونس رأساً إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لا إلى انتخابات رئاسية بعد سنتين يوماً كما يقول الدستور (السابق). وهكذا اعتمد التونسيون الدستور القديم في ظل وجود رئيس انتقالي، وذلك وفق الفصل 57 لكن بحسب بند واحد منه، وذلك بأن يبقى الرئيس موجوداً ليس لإجراء انتخابات رئاسية بعد سنتين يوماً بل لإجراء انتخابات برلمانية، وهذا سيكون مهماً في تحديد شكل الحراك والصراعات التي ستجري بعد حين.

بعد ذلك شكّلت الحكومة الثالثة التي قبلت بالمجلس التأسيسي الذي كان عليه صياغة دستور جديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية وإلغاء الدستور القديم، فشكّلت هيئة سمّيت "هيئة تحقيق أهداف الثورة" وذلك من أجل تأمين الانتقال الديمقراطي وتحقيق الإصلاح السياسي. ويضيف بوعجيلة أن المرحلة الأولى من التطورات السياسية بقيت تراوح بين النزوع الثوري النزوع الإصلاحية المعتدل، وهذه طبيعة الشعب التونسي المعتدلة التي تتيح له أن يخفّف قدر الإمكان من ضريبة تضحياته من أجل الأهداف القصوى التي تتحقق ناجزة، وهكذا انتهت المرحلة الانتقالية الأولى بسلام رغم تجاذباتها الكبيرة.

أما بالنسبة لأحداث العنف فإن القائد السبسي، قائد المعارضة اليوم، يدّعي بأن عددها وزخمها في عهد الحكومة الحالية أكثر وأخطر بكثير مما كان يجري في عهده، وهذا ادّعاء غير صحيح. إذ تُبيّن الإحصاءات أن أحداث العنف والاضطراب والاعتصامات وسوء الأداء في مرحلة القائد السبسي كانت كثيرة. مع ذلك صبرت النخب والتيارات على بعضها البعض، واستطاعت أن تصل إلى توافقات ضمنية لا يستطيع أحد معها أن يدّعي أنه قوي فيها ويمكن وصفها بأنها توافقات توازن الضعف.

حصلت الانتخابات وكانت لها دلالاتها لكونها أظهرت أن نجاح الأحزاب بالترتيب الذي حصل لم يكن نتيجة قدرة ماكينة هذه الأحزاب وتنظيمها، فتونس كانت طوال 22 سنة في موت سياسي حقيقي، بمعنى أنه في يوم 14 شباط، يوم هروب المخلوع، لم تكن تونس أمام تنظيمات سياسية أو أحزاب سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما كانت أمام قوى سياسية منهكة. ولا أحد بإمكانه أن يدّعي أنه قد بنى ماكينته الحزبية بشكل كامل، أو أن لماكينته الحزبية فضلاً في نجاحه الانتخابي. فما جرى في انتخابات 23 تشرين الأول كان رسالة من هذا الشعب إلى الجميع حول ماذا يريد.

جاءت النهضة في المرتبة الأولى بنسبة معقولة وحصلت على 35% إلى 40% من الأصوات لا أكثر. في المستوى الثاني حلّ حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" برئاسة المنصف المرزوقي وهذا ما لم يتوقعه أحد، فالحزب كان يتكون من سبعة أعضاء فقط يوم 15 شباط. هذا إضافة إلى دخول أحزاب

أخرى إلى التأسيسي مثل "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، و"العريضة الشعبية" التي يرأسها الهاشمي الحامدي والتي كانت بمثابة "الثقب الأسود" لأنه لم يكن بمقدور أحد أن يفسّر كيف فاز هذا الأخير بعضوية المجلس. أما لناحية طريقة التصويت فالشعب التونسي لم يصوّت للمستقلين، وهناك عوامل أخرى يمكن الحديث عنها حول نجاح بعض هؤلاء. أما نجيب الشابي الذي كان معارضاً عنيداً لـ بن علي، بل أشرف معارضيّه وأشرسهم قبل هروبه، فقد اعتبر أن فوزه بـ 17 مقعداً في المجلس التأسيسي هو فشل ذريع. وبطبيعة الحال فشلت الأحزاب الصغيرة التي تشكلت من بقايا التجمع الدستوري المنحل، وفشل اليسار الوطني فشلاً ذريعاً، بمعنى أن هذه القوى لم تحصل على أكثر من مقعد وبالصدفة في بعض الأوقات.

فشل القوميون أيضاً، وهذا أمر مؤسف ومرعب ومثير للانتباه ولكنه معبر، على حد تعبير بوعجيلة، وهو يشير إلى أن الشعب التونسي قد صوّت للطبيعة الجذرية مع المنظومة القديمة. والشعب لم يصوّت أيضاً لصالح الأحزاب التي رفعت شعار الدفاع عن الهوية، بل صوّت للأحزاب التي لم تجعل الهوية، أي شعارات العروبة والاسلام، عنواناً لمعركتها، وقد صوّت أيضاً عقاباً لمن مارسوا عمليات الاستقطاب الثقافي التي ملّها التونسيون (شعارات: رجعية- تقدمية، محافظة- حداثّة) أما من سكت فلم يُعاقب، كما حصل مع "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، وهو حزب حدائي ليبرالي ينتمي للاشتراكية الدولية، وقد سكت عن عدائه للفكر الديني أو الظلامي. ولم يعتمد هذا الخطاب كثيراً في حملته الانتخابية، ولم يشتغل على قضية الصراع مع الإسلاميين وهذا أمر مهم. وبالتالي صوّت الشعب التونسي صوّت لإيقاف الاستقطاب الإيديولوجي، لكنّه مع ذلك لم يضع بيضه كلّ في سلة واحدة، وكل الذين تصوّروا أن هذا الشعب العربي المسلم الذي تيّراً من بن علي سيجعل بيضه كلّ عند الإسلاميين كانوا مخطئين.

فالإسلاميون حصلوا على النسبة التي يمكن أو يتوقّع أن يأخذوها وهي بين 35 إلى 40%، والذين تصوّروا أن الإسلاميين يمكن أن يحوزوا نسباً أعلى كانوا واهمين، وإذا كان آخرون تصوّروا أن النسبة كان يمكن أن تكون أقل من ذلك كانوا واهمين أيضاً، في ذلك الوقت على الأقل.

بعد الانتخابات مباشرة تمّت الدعوة إلى ما يسمّى حكومة الوحدة الوطنية باعتبار أن الشرعية الانتخابية لم تكن الوحيدة التي يمكن أن تسير وتعمل ما لم يكن معها شرعية وفاقية، فمسألة الشرعية الثورية كلام فارغ؛ فالشرعية الثورية تعني أنني أدعي بأنني قائد الثورة، ولا يمكن لأحد أن يدّعي أنه قاد الثورة في تونس.

بعد 23 تشرين الأول 2011 أصبحت تونس أمام شرعية انتخابية كان لا بد أن تدعم بشرعية وفاقية، والشرعية الوفاقية هذه كانت في أفق القوى المستفيدة من الانتقال الديمقراطي ومن التحوّل الثوري،

تلك القوى التي التقت مع بعضها بغضّ النظر عمّا حقّته في الانتخابات، في استحضار لتجربة 18 تشرين الأول 2005 الرائدة يوم توحدت القوى العلمانية والإسلامية في مواجهة بن علي على قاعدة أرضية فكرية وسياسية تنازل فيها الإسلاميون عن قضايا وشعارات مهمة، وكذلك فعل الماركسيون الممثلون بحزب العمال الشيوعي في ذلك الوقت، والليبراليون أيضاً. تشكلت في 2005 جبهة مقابل بن علي ضمّت: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الحاكم الآن، ورئيسه المنصف المرزوقي؛ والتكتل الديمقراطي الذي يرأسه مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي؛ والحزب الديمقراطي الوطني الذي يرأسه نجيب الشابي وهو في المعارضة اليوم؛ وحركة النهضة؛ وحزب العمال الشيوعي. وبالفعل كانت تجربة 18 تشرين الأول/أكتوبر هذه حلم الشباب التونسي وحلم المستفيدين من الثورة والانتقال الديمقراطي، لكن لم توفق النخب السياسية في الوصول إلى صيغة تحالف كتحالف 18 أكتوبر لأسباب عديدة.

ويحمل بوعجيلة الأطراف المعارضة اليوم وهي السيد نجيب الشابي والهامامي والقوميين الوطنيين، جانباً كبيراً من المسؤولية، رغم الدعوات المتكررة التي توجّه إليهم للمشاركة في الحكم لمنع أي طرف من التعمّل على الدولة، خصوصاً أن مصلحة الجميع تكتيكياً واستراتيجياً ووطنياً أن يأتوا الآن، لأن معظم القوى ليست قادرة على أن تحكم وحدها لكونها لم تحقق نتائج هامة في انتخابات التأسيسي، فحتى حركة النهضة ليست قادرة على أن تشكل حكومة وحدها.

ويرى بوعجيلة أن من حق المعارضة التونسية أن تبني علاقتها مع النهضة على مبدأ عدم الثقة وهذا مبدأ ديمقراطي، لكنه يدعو هذه المعارضة للدخول في حكومة وحدة من أجل أن تراقب النهضة وتمنعها من التعمّل، وهذا ما قام به طرفان أساسيان هما "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات". ويمكن القول اليوم، بحسب بوعجيلة، إن تونس قد حُفظت من انكسارات عديدة، والثورة حُفظت والانتقال الديمقراطي حُفظ إلى حد الآن رغم الجروح، وذلك بفضل هذا الائتلاف الثلاثي الحاكم، خصوصاً أن الكثيرين يدركون تماماً طبيعياً الصراعات والضغوطات التي تجري داخل الترويكا الحاكمة من أجل منع تغيّر طرف على طرف آخر ومنعه من الاغترار بقدرته.

ويعتبر بوعجيلة أنه كان من الأهمية بمكان لو أن الشابي أدرك استراتيجياً مقتضيات التحول الديمقراطي والثورة، وكان عليه أن يشارك في الحكومة خصوصاً أن الشابي كان من أول المنضوين عام 2005 إلى تحالف القوى والأحزاب في مقابل بن علي.

من الانتقادات التي وجهها بوعجيلة للحكومة أن الترويكا لم تكن موقّعة تماماً في تشكيل الحكومة، فالوزارات لم تسلّم إلى أحسن الكفاءات؛ والأحزاب الثلاثة المشاركة في الحكم لم تقدّم أحسن كفاءاتها، ولم يكن ثمة توازن بين صلاحيات رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي. إضافة

إلى أنه كان ثمة قلة صبر على الخصوم، رغم أنه كان بالإمكان تمديد فترة المفاوضات لأكثر وقت ممكن حتى تتمكن قوى الثورة من تشكيل حكومة وحدة وطنية تتمتع بأوسع قاعدة حكم. وفي رأيه أنه كان ثمة عمى استراتيجي في فهم الوضعين الإقليمي والدولي، وكذلك كانت هناك صعوبة في فهم الواقع، وهذا راجع مرة أخرى إلى حداثة الأحزاب الحاكمة.

ويذهب أبو عجيل إلى إن الصراع في تونس تحوّل إلى صراع عجيب وغريب جداً تم فيه خلط الأوراق بصورة غير طبيعية، ومع ذلك فهو صراع ضروري كما هو الحال في كل مرحلة انتقالية، ويسجل لهذا الصراع أنه لم يتم على أساس الفرز الوطني بين القوى المستفيدة من الانتقال الديمقراطي وانتصار الثورة في تحقيق أهدافها من ناحية، والقوى التي ليس من مصلحتها ذلك، بل تم على أساس الاستقطاب الإيديولوجي الذي جرى فيه خلط عجيب للأوراق بحيث تتكوّن الترويكات الحاكمة من قوى وطنية علمانية وليبرالية عروبية وإسلامية، مقابل معارضة تضمّ قوى علمانية وطنية لا يشكك أحد في وطنيتها وديمقراطيتها. وللأسف ليس من مصلحة المنظومة القديمة انتصار هذه المعارضة في صراع يجري بين القوى المنتصرة للثورة والانتقال الديمقراطي رغم أخطائها في الحكم، في مقابل كتلة معارضة مختلطة ومتنوعة بصورة لا تسمح للعديد من الأخوة بأن يفهموا التركيبة العجيبة للمعارضة الوطنية التي انطلقت في حقيقة الأمر بأساليب عمل تقليدية زادت ضعفاً على مستوى علاقتها بالشعب التونسي.

فالانطلاق من فزاعة الأسلمة والأخونة ليس صحيحاً ولا سليماً، فنحن من حقنا أن نخاف من حركة النهضة وهي حركة إسلامية لم تراجع مراجعة جذرية أفكارها، لكن ليس صحيحاً أن نسقط ما يجري في مصر تماماً على ما يجري في تونس. فالنهضة في تونس ليست حركة الإخوان في مصر، و"المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" ليسا مجرد ديكور يحكم مع النهضة، بل هما طرفان فاعلان استطاعا، بأشكال مختلفة سواء بالضغط الفكري والثقافي أو السياسي، أن يمنعا أي نوع من التحوّل الإسلامي الذي قد يعود بنا إلى الصورة الأخوانية التي نراها الآن في مصر للأسف. أما المعارضة فقد اعتمدت على مسألة الطعن بشرعية الأداء عبر توظيف المنظمات الاجتماعية والحقوقية في مطالبات اجتماعية ليست في محلّها حتى وصلت تونس إلى مرحلة الشوارع المتقابلة، وفي هذا فشلت المعارضة. فمعركة الشوارع غير متكافئة بتاتاً. لكن بطبيعة الحال علينا الحذر من دخول معطيات جديدة لا بد من أخذها بالاعتبار كعامل المال السياسي الفاسد، والدولة العميقة، والتآمر الأمني على البلاد، وهذه أمور ينبغي الالتفات إليها.

ويخلص بوعجيل إلى أن المشكلة في تونس لا تكمن في الخلاف الحاصل، بل تكمن في سؤال ما إذا كنا نريد أن نكسر الدولة ونفسد الانتقال الديمقراطي ونوجّهه وجهة عنيفة؟ علماً بأن المعارضة لم تنجح في حماية نفسها من هذا الاتجاه، ووفّرت الإطار الملائم لتدخّل قوى الشرّ، ما يجعل الانتقال

الديمقراطي يمرّ بمرحلتين دمويتين خطيرتين تمثلتا باغتيال بلعيد والبراهمي. مع ذلك فحضانة الشعب التونسي ونضج النخب الوطنية بمختلف توجّحاتها من شأنهما حماية هذا الانتقال والوصول به إلى محطته النهائية.

أسئلة الحضور وملاحظاتهم:

طرح بعض الحضور سؤالاً حول مستقبل الأوضاع في تونس لا سيما أن ما جرى منذ هروب بن علي منح حركة النهضة الفرصة للوصول إلى الحكم بدعم قطري وتواطؤ أميركي. وسأل أحدهم عما إذا كانت حركة النهضة قد استفادت من الدروس المستخلصة من تجربة الإخوان المسلمين في الدول العربية وخاصة في مصر. وطرح سؤال آخر حول السلفيين وموقف النهضة منهم خصوصاً بعد وقوع الخلاف بين الطرفين ووصوله إلى حد الصدام وسفك الدم. كما طرح سؤال حول نموذج الحكم الذي تريد النهضة أن تطبّقه؟ وما إذا كان الإخوان جزءاً من قوى الثورة في تونس، وهل هم بالأصل قوة ثورية؟ وما هي سياسيات الإخوان الاجتماعية والاقتصادية؟ وأين هي القضية الفلسطينية من خطاب وسياسات النهضة؟ وهل لا تزال القضية الفلسطينية مركزية بالنسبة للحركة خصوصاً أن فلسطين وقضية الصراع العربي-الإسرائيلي تغيب عن أدبيات القوى الثورية في العالم العربي؟

وانتقد بعض المشاركين زيارة زعيم النهضة راشد الغنوشي لمعهد واشنطن، ولم يطمئن آخرون للعلاقة مع قطر التي تثير الارتياب، خصوصاً أن قطر حليفة للولايات المتحدة التي لا تريد الخير للعالمين العربي والإسلامي.

بحري عرفاوي

تحدّث السيد بحري عرفاوي من موقعه كمتقف، فقال إن ما يحصل في العالم العربي ليس بعيداً عن المؤثرات الخارجية. وقال إنه كتب عام 2005 مقالة حول الفوضى الخلاقة التي تريد أميركا والغرب إدخال المنطقة في أتونها. وكتب أيضاً مقالة أخرى تحدث فيها عن طبيعة التقارب الحاصل بين الإسلاميين في العالم العربي والولايات المتحدة، وكذلك كتب في العام 2006 كتاباً أسماه "الاستنذاب والاحتلاب" تحدث فيه عن الحركات الإسلامية وفخاخ الديمقراطية، وعن أن ثمة مؤامرة لإغراق الحركات الإسلامية في الحكم بهدف إفشالها خصوصاً أن هذه الحركات لن يكون بمقدورها أن تتحمّل تركت الاستبداد الثقيلة في وقت كان الغرب يعلم بأن الأنظمة في تونس ومصر تحديداً كانت آيلة إلى السقوط. وبعد حرب تموز كتب عرفاوي كتاباً بعنوان "المقاومة: الفكرة والرصاص" ذكر فيه أن كل الزعامات العربية ستؤول إلى السقوط بعد هذه الحرب، لأنه لم يعد لهذه الأنظمة من قامّة أمام قامّة قائد المقاومة السيد حسن نصر الله. فالزعامات العربية أضحت "صغيرة" في عيون شعوبها، وهذا ما عجل في السقوط الذي كانت الدوائر الغربية والصهيونية تعيه، فراحت تفكر في بدائل لم يكن بالإمكان تسليمها السلطة إلا

بتعميم "الفوضى" في البلاد العربية. هذه الخطة، برأي عرفاوي، بدأت مع تسريبات ويكيليكس التي راحت تقضح رؤساء وقادة عرباً، وكان هدف هذه التسريبات تعرية الأنظمة والإيقاع بينها وبين الشعوب. ولا يظن عرفاوي أن الإدارة الأميركية قد أضاعت حقيبة أسرارها، بل إنها هي التي أشارت بإشاعة تلك الأخبار والأسرار بما يعزّي الأنظمة ويثير الجماهير عليها.

وما حصل في تونس ومصر يشي، برأي عرفاوي، بأنه كان يُراد إغراق الحركات الإسلامية في الحكم لتسهيل عملية حشرها وانجرافها في مستنقعات وتركات ثقيلة ورثتها عن أنظمة الفساد، على أن يجري بعد ذلك تأليب الجماهير على هذه الحركات من خلال طرح الجماهير مطالب تعجيزية منذ الأسبوع الأول. لذا ظهرت بوادر فوضى كبيرة تمثلت في تطاول وسائل الإعلام على الزعامات السياسية والشخصيات الثقافية. وكان ثمة مساران يتسابقان هما المشروع الإسلامي الثوري والمشروع الإسلامي السياسي المعتدل والذي تمثّله تركيا ويعمل تحت سقف الأمم المتحدة ويؤمن بالتسوية ودولة إسرائيل، أما المشروع الأول فهو مشروع مقاوم لا يؤمن بالتسويات بل بالمقاومة. ولهذا أراد الغرب تدعيم الإسلام المعتدل من خلال تعويم الإسلام الإخواني، وبالتالي تعويم الحالة السورية ضمن ما يُعرف بالربيع العربي مع أن الجميع يدرك بأن ما يجري في سوريا مؤامرة ضد المقاومة.

ربيع من تونس

قال إنّه سيعبّر عن وجهة نظر المعارضة التونسية رغم أنه شخص مستقل. ورأى أن هذه المعارضة تتهم الترويكاء، والنهضة بالخصوص، بأنها ارتبطت بالإرهاب في تونس وهذا ما يعتقد المجتمع التونسي، وقال إن بعض المسيرات التي تجري في الشارع تشارك فيها النهضة جنباً إلى جنب مع تنظيم القاعدة وأعلامه السود. حتى الهجوم على السفارة الأميركية نفّذته مجموعتان، واحدة من الإسلاميين الملتحين والأخرى من المعتدلين، من حيث الشكل، وهو ما جعل السفارة الأميركية تتهم النهضة والسلفيين بمهاجمتها.

وبالنسبة للثورة في تونس هناك أطراف حتى داخل النهضة والترويكاء يرون أن ما جرى لم يكن ثورة بل انقلاب، ليقترّبوا في ذلك مما يقوله حمادي الجبالي والقري ومجموعة التجمع. وبالتالي قرّبت الترويكاء مستشارين هم جزء من النظام القديم، وهناك ثلاث وزراء كانوا ضمن حزب بن علي المنحلّ، وهناك من يحاول الوصول إلى التوافق مع الحزب القديم وعدم محاسبته وهذا ما شهدته تونس طيلة الفترة الماضية، إذ لم يحاسب أي شخص من التجمع الدستوري الديمقراطي "بل إن أكبر جلاّدي الوطن لم تتم محاسبتهم. أما الفاسدون من الرأسماليين فهناك 460 فاسداً مُنع بعضهم من السفر لكن لفترة، تم بعد فترة رفع الحظر عنهم".

إضافة إلى ذلك تقول المعارضة إن الحكم لم يعالج المشكلات الاجتماعية والبطالة وغلاء الأسعار. وهو أساء أيضاً إلى العلاقات مع الجوار. فالترويكا تخاصم الجزائر وهو ما دفع الأخيرة لأن تتخذ موقفاً حاداً منها. إضافة إلى الأداء السياسي السيء حيال فرنسا والسعودية التي قال الغنوشي فيها عندما ذهب إلى أميركا إنها إن لم تغيّر مسارها فإن الثورة ستصلها حتماً، لتردّ السعودية بالقول إن الثورة ستعود على التونسيين بالوبال. أما الاقتصاد فوضعه سيئ جداً، وهذا هو حال المالية العامة. لدرجة أنها تقوم بالاقتراض للمرة الثانية منذ عهد بورقيبة، علماً أن هذا الأمر لم يحدث حتى في عهد بن علي.

هذا وذكر السيد ربيع أن الترويكا لم تحاسب من قتلوا المتظاهرين، ولم يُحاسب جانٍ واحد. أما القوميون في تونس فهم يتهمون الترويكا بأنها لا تلتزم بالقضية الفلسطينية في شعاراتها بل حتى في مشروعها للدستور الجديد الذي لا ذكر فيه للصهيونية ولا حتى للبند 27 الذي ينص على تجريم التطبيع مع العدو الإسرائيلي.